جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان

أثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر

دراسة قياسية

إعداد الطالبة:

-الدهبي لالة
- بريهمات عائشة

إشراف:

- بلبالي عبد السلام

لجنة المناقشة

د.المومن عبد الكريم	**استاذ محاضر (أ)**	**(رئيسا)**
د.بلبلالي عبد السلام	**استاذ محاضر (ب)**	**(مقررا ومشرفا)**
د.عزيز أحمد عكاشة	**استاذ محاضر (أ)**	**ممتحنا**

الموسم الجامعي 2020 - 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عبد السلام بلياكي

المشرف على مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: اثر الدعم الحكومي على الانتاج الزراعي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة: 2019-2000

من إنجاز الطالب(ة): الدهبي لالة

و الطالب(ة): بريصات عائشة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والالكترونية استوفت جميع شروطها.

ويإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في: 27 جوان 2021

المساعد رئيس القسم:-

أ. صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة ادرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين نبينا مُحَمَّد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

آما بعد:

فلابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في حياتنا الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلينا بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.....

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.....

"كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم".

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ....

وأخص بالتقدير والشكر:

الأستاذ " بلبالي عبد السلام"

وكذالك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا العمل وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة .

الإهداء

لبسم الله الرحمن الرحيم

و لا حول و لا قوة إلا بالله و الصلاة و السلام على أزكي و أطيب خلق الله سيد الثقلين و خاتم النبيين و إمام المرسلين محمّد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم.

أهدى ثمرة عملي هذه إلى الشمعتين " الوالدين الكريمين " اللتان أضاء تالي دربي

و إلى من علماني أن العطاء رمز الخلود و أنا لكفاح سر الوجود و ذكراني بأن العمر محدود و أني لربي مردود.

إلى أجمل شيء في الوجود حبهم عندي ألوان الورود أشد بهم أزرى و شركاء أمري

إلى أخوتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء و الصديقات

الى من شاركتني هذا العمل صديقتي بريهمات عائشة

الدهبي لالة

الإهداء

لبسم الله الرحمن الرحيم

و لا حول و لا قوة إلا بالله و الصلاة و السلام على أزكي و أطيب خلق الله سيد الثقلين و خاتم النبيين و إمام المرسلين مُحَمَّد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم.

أهدى ثمرة عملي هذه إلى الشمعتين " الوالدين الكريمين " اللتان أضاء تالي دربي

و إلى من علماني أن العطاء رمز الخلود و أنا لكفاح سر الوجود و ذكراني بأن العمر محدود و أني لربي مردود.

إلى أجمل شيء في الوجود حبهم عندي ألوان الورود أشد بهم أزرى و شركاء أمري

إلى أخوتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء و الصديقات

الى من شاركتني هذا العمل صديقتي الذهبي لالة

بريهمات عائشة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكل	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للدعم الحكومي و الإنتاج الزراعي	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي	07
المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي	07
الفرع الأول:مفهوم الدعم الحكومي	07
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتجية للدعم الحكومي وأنواعه	08
الفرع الثالث: واقع الدعم الفلاحي في الجزائر	10
المطلب الثاني: ماهية الإنتاج الزراعي في الجزائر	15
الفرع الأول : الإنتاج الزراعي	15
الفرع الثاني : أهمية الإنتاج الزراعي	16
الفرع الثالث : واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر	17
المبحث الثاني:الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسات الحالية .	27
المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة.	27
الفرع الأول: الدرسات السابقة باللغة العربية.	27
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	29
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة والدراسات الحالية	30
الفرع الأول:من حيث المنهج	30
الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة والمتغيرات	30
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني : دراسة قياسية لمدى فعالية الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:	**35**
لمطلب الأول: توصيف البيانات:	**35**
المطلب الثاني: منهجية الدراسة	**36**
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	**37**
المطلب الأول: نتائج اختبار التكامل المشترك	**37**
المطلب الثاني: تقدير النموذج و تحليله إحصائيا واقتصاديا	**39**
خلاصة الفصل:	**45**
خاتمة	**46**
قائمة المصادر و المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أشكال الدعم في الجزائر	10
01-02	التوزيع القطاعي لبرنامج النمو 2005-2009	25
01-03	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	25
02-01	توصيف بيانات الدراسة	35
02-02	نتائج اختبار جذور الوحدة بطريقة (PP)	37
02-03	نتائج اختبار منهج الحدود	38
02-04	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)	39
02-05	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	41
02-06	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	42
02-07	نتائج نموذج تصحيح والتوازن طويل الأجل	43

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
02-01	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للفترة من 2000 إلى 2019 .	35
02-02	نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC	37
02-03	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	41
02-04	رسم بياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSCM of squares).	44
02-05	رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)	44

قائمة المختصرات

التعريف	المختصر
نموذج الإنحدار الذاتي لإبطاء الموزع	ARDL
اختبار منهج الحدود	AIC
الدعم الحكومي	ST
القيمة المضافة للزراعة	AGR
مجموع مربعات البواقي (الفرضية العلمية)	SSER
مجموع مربعات البواقي (الفرضية البديلة)	SSEU
نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	UECM
معامل إبطاء تصحيح الخطأ	ECM
إختبار فليبس و بيرون	PP
اختبار ثبات التباين	BPG
اختبار الذاتي للأخطاء	DW

مقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ،حيث يحظى باهتمام متزايد ، وهذا لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي وكذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفر مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية والزراعية والصناعية لذالك قامت الجزائر بمجهودات جبارة بغية توفير سياسة الدعم اللازمة عن طريق امتيازات وتسهيلات للحصول على قروض بنكية.

حيث جاءت سياسة الدعم هذه كأحد الحلول المقترحة وبقوة ، لحل مشكلة تمويل القطاع الزراعي فبفضل هذه السياسة يمكن للدولة أن تتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف العمليات الفلاحية ،كما تعمل سياسة الدعم على حل مختلف المشاكل التقنية وبخاصة المالية التي قد تقف حائلا دون تطور القطاع الزراعي من خلال إنشاء صناديق دعم الفلاحين والتي يتم تمويلها بصفة رئيسية من موارد الدولة ، أو من خلال التوجه نحو الاستثمار الخاص والأجنبي.

فالجزائر كغيرها من الدول التي تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الفلاحي ، الذي يعد من بين القطاعات الأكثر استقطابا لليد بحوالي 13مليون نسمة قاطنة بالريف والمساهمة بحوالي 11% من الناتج المحلي الوطني، وما يترجم توجه الجزائر نحو هذا القطاع هو البرامج التنموية الكبيرة التي تم الإعلان عنها منذ سنة 2000، والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات ومما يعني إن الدولة في أربحية مالية.

اشكالية الدراسة:

على اثر ما تقدم حول اهمية سياسة الدعم الحكومي بالنسبة للقطاع الفلاحي جاءت اشكالية الدراسة على النحو الاتي:

-ما أثر سياسة الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر للفترة2000 -2019.

فرضيات الدراسة:

- تعد سياسة الدعم الحكومي من أهم مصادر تمويل القطاع الزراعي في الجزائر، وهذا ما يؤثر إيجابا على النشاط الفلاحي ؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي (تكامل مشترك)؛
- توجد علاقة طردية (موجبة) بين الإنتاج الزراعي والدعم الحكومي في المدى القصير؛
- توجد علاقة طردية (موجبة) بين الإنتاج الزراعي والدعم الحكومي في المدى الطويل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في سعي الدولة الجزائرية لإتباع السياسات التي تساعدها على إصلاح القطاع الزراعي، حيث وفرت كافة الوسائل المادية والمعنوية من اجل دعم الاستثمار الفلاحي وطنيا وخاصة بالمناطق الفلاحية ، وذلك من خلال التقدير الكمي لأثر الدعم الحكومي على الانتاج الزراعي .

أهداف الدراسة :

- إبراز مساهمة الدعم الحكومي وأثره على الإنتاج الزراعي في الجزائر؛
- تتبع تطور الإنتاج الزراعي في المدى الطويل والقصير ؛
- تقييم أهم الإصلاحات التي مست بالقطاع الزراعي وخاصة فيما يتعلق بالدعم.

دوافع اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية: تتمثل فيما يلي:

– القيمة العلمية لموضوع الدعم الحكومي ومدى تأثيره على الإنتاج الزراعي ؛

– محدودية الدراسات التي تعني بموضوع الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي .

الأسباب الذاتية: تتجلى فيما يلي:

- محاولة السعي لاكتساب خبرة شخصية في الموضوع ؛
- ملائمة الموضوع مع التخصص المدروس من قبل الطالبتين في الماستر اقتصاد نقدي وبنكي؛
- الرغبة في مواصلة البحث في الموضع والتوسع في جوانبه.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي أما الحدود المكانية حالة الجزائر، في حين الحدود الزمنية تمتد من 2000–2019.

المنهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالدعم الحكومي والإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى المنهج الكمي لقياس العلاقة بين الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي .

صعوبات الدراسة :لا يخفى على كل متتبع للبحوث والدراسات الجامعية وغيرها أن كل عمل لا بد له من صعوبات تواجهه، وعملنا هذا المتواضع ألمت به عدة صعوبات، وبعون الله وتوفيقه تمكنا من اجتيازها بنصائح الأستاذ المشرف علينا الذي كان نعم السند في كل إشكال ألم بنا.

أهمها :

– تباين البيانات والإحصائيات واختلافها من مصدر لأخر ؛

– قلة المراجع حول الموضوع ؛

–الاعتماد بالدرجة الأولى على الشبكة العنكبوتية لاستخراج الأطروحات والمجلات نظرا للظروف القاهرة التي يمر بها العالم اجمع والبلاد خاصة مما أدى لغلق المكتبات الجامعية والخارجية وهو ما أدى إلى التقليل من مصادر البحث وخلق لنا صعوبة في تقصي المعلومات ؛

–الظرف الاستثنائي الذي تشهده البلاد بسبب تفشي وباء (كورونا) حفظنا الله وإياكم واذهب بأسه ،ما انجر عنه الدراسة بنظام المدفوعات مما خلف صعوبة في تواصل مع الأستاذ المشرف.

تقسيمات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية للدعم الحكومي والإنتاج الزراعي، مع احتواء الفصل على مبحثين خصص الأول منها لدراسة المفاهيم الأساسية حول الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي، أما المبحث الثاني فيتضمن عرض مختلف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية ؛

أما الفصل الثاني والذي عنوانه دراسة قياسية لمدى فعالية الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدعم الحكومي و الإنتاج الزراعي

تمهيد:

لعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم ومن بينها الجزائر ، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع استراتيجيات معينة، اهلته إلى تحقيق الزيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلف ؛

ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهنها، بالإضافة إلى سياسة الدعم المعلن عنها كآلية لضمان التمويل الدائم للقطاع الفلاحي، من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتمويل مختلف الاستثمارات الفلاحية والتي تهدف من خلالها الحكومة إلى تحسين أداء القطاع الفلاحي ؛

وسنحاول من خلال هذا الفصل ، تقديم دراسة نظرية شاملة لمختلف المتغيرات بالدراسة وكذا التعاريف المتعلقة بالدعم الحكومي والإنتاج الزراعي والعلاقة التي تجمع كل منهما؛

ولتوضيح أكثر لمعالم هذا الموضوع، قمنا بالإطلاع على العديد من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي عالجت موضوع الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي، وطرق دراستها والنتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يشكل بالنسبة للعديد من الدول العربية سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومنها : حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية ، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول ، والحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين ،ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية وغيرها. وبهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفهومي الدعم الحكومي من جانب والإنتاج الزراعي من جانب أخر مع إبراز أهم النقاط الأساسية المتعلقة بهما.

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي :

الفرع الأول:مفهوم الدعم الحكومي

يعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة ،أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة ،وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول؛ (محمد، 2011-2012، صفحة 111)

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب المستهلكين ؛ والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة؛ والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم؛ وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية؛ (الحفيظ، جوان 2017، صفحة 449)

كما عرف الدعم الحكومي على أنه "مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصل عليها بشكل كلي أو جزئي ؛ حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)؛والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض أو الديون أو إعادة جدولتها) والعائدات الحكومية المتنازل عنها (كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)؛والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية ؛يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات ؛بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين ". (قات، 2000، صفحة 3)

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتجية للدعم الحكومي وأنواعه:

أولا:أهداف الدعم الحكومي في مجال الزراعة: (محمد، 2011-2012، الصفحات 112-113)

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمى إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات ؛ وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي:

1- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية:

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق؛وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية ؛ مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة.

2-المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها ؛ لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه أخذة بعين الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة؛ وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية.

3-تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول:

نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول؛ ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها؛ فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

4-نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا؛ من خلال المكنة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني.

5-تحقيق التنمية الإجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشر بالعمل الزراعي؛لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية.

6-تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف الدعم الزراعي في الدول النامية؛ خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها؛ وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها؛ والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية.

7- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة المدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30 من تكاليف الإنتاج. (محمد غ.، 2011-2012، صفحة 113)

ثانيا : أنواع الدعم الحكومي

هناك عدة تصنيفات: (عليوة، 2016، صفحة 10)

1-الدعم المباشر والضمني: توجد ثلاثة أنواع وهي:

1-1-الدعم المباشر:يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد.

1-2- الدعم غير المباشر:يتمثل في أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها.

1-3- الدعم الضمني: ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على منتجاتها بأسعار اقل من أسعار تكلفتها.

2- الدعم النقدي والعيني: ينقسم حسب طبيعته إلى نوعين:

2-1- الدعم النقدي: هو تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

2-2- الدعم العيني: هو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل: القمح والزيت والسكر والغاز الطبيعي والبنزين وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل البترول والمازوت.... ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع.

3- دعم الطاقة: يتألف دعم الطاقة من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين و المستهلكين:

- ينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي؛
- ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من المستهلكين اقل من سعر مرجعي معين.

الفرع الثالث: واقع الدعم الفلاحي في الجزائر:

1- أشكال الدعم الفلاحي:

الجدول رقم (01-01): أشكال الدعم في الجزائر

نوع الدعم	شكل الدعم
مواد الطاقة	
المازوت	دعم غير نقدي(ضمني)من خلال خفض أسعار المازوت
البنزين	دعم غير نقدي(ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين
الكهرباء	دعم موجه لمستهلكي الغاز الطبيعي والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10.500 كيلواط/سنة. كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10% على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200.000 كيلواط/سنة. بالإضافة إلى الدعم الضمني الموجه لاستهلاك الكهرباء من خلال التحويلات الموجهة من الدولة إلى موزع الكهرباء بدعم مالي.
الغاز الطبيعي	معظمه دعم غير نقدي من خلال خفض الأسعار
دعم السلع الغذائية الأساسية	
القمح ومشتقاته	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة لمادة القمح اللين والصلب والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد.
السكر	يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية.
حليب الأطفال	تتعلق الإعانة التي تقدمها الدولة بالحليب المعبأ في

	الأكياس حيث تمنح سنويا إعانة للديوان الوطني للحليب(ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المقنن السعر.
زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد السعر السوقي.
دعم الخدمات الاجتماعية	
الإسكان	يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان.
مياه الشرب	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لواحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق السعر(الفرق بين سعر توزيع المياه وتكلفتها).
النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
التربية والتعليم العالي	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة يتمثل في: مساعدة مالية تمنح للطلاب المحتاجين على مستوى الطور الابتدائي–المتوسط–الثانوي(3000 دينار جزائري). الدعم الموجه للخدمات الجامعية(المطاعم، الإيواء،النقل). منح لطلاب الجامعات(1333.33دج و 12000دج شهريا) المطاعم المدرسية. منح التكوين في الخارج. مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين. تشجيع الدولة للاستخراجية الوطنية لمحو الأمية الوطنية لمحو الأمية. يشمل دعم التعليم وبشكل رئيسي التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة بشأن المنح الدراسية ، الإطعام ، نقل الطلاب والمطاعم المدرسية.
الصحة بخلاف الرعاية الصحية الأولية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
الأدوية البشرية	دعم من خلال خفض الضرائب.

أخرى -معاشات المتقاعدين -دعم المجاهدين -دعم الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المنخفض	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الإنتاج الزراعي والحيواني	
الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
مدخلات الإنتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
الأسمدة والمخصبات	دعم من خلال خفض الضرائب.
مياه الري	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
أعلاف الحيوانات	دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم الإنتاج الصناعي	
مدخلات إنتاج الصناعة	دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	
مؤسسات حكومية خدمية كالخطوط الجوية والبحرية وغيرها.	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للخطوط الجزائرية.
مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه لشركة الوطنية للسكك الحددية.

المصدر: طارق إسماعيل سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية ، دراسات اقتصادية ، رقم 44 ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2018، ص40-50.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحكومة تقدم الدعم لمختلف المواد الغذائية ومنتجات الطاقة وغيرها من المنتجات الفلاحية والمؤسسات الحكومية إما بطريقة مباشرة عن طريق المساهمة العينية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها ومن خلال المساهمة في قطاعات كالسكن والفلاحة وغيرها من القطاعات الخدمية ولكن يبقى التساؤل مطروحا هل هذا الدعم هو داعم أم مثبط للاقتصاد الوطني وهل يستفيد منه مستحقيه.

تجدر الإشارة على سبيل المثال لا الحصر أن مادة الخبز تشكل 3% من نفقات الغذاء اليومية ويعتبر الطعام الأكثر استهلاكا في الجزائر ومع ذلك لا يستطيع بعض الجزائريين الحصول على هذه السلعة يوميا ممن يعيشون تحت خط الفقر وهذا ما يفرض أن يتم تدعيم 52% من السكان للحصول على الخبز بالمقابل

فيوجد تبذير كبير لهذه المادة وهدر للأموال العامة ففي شهر رمضان وحدة فقط يمكن أن تصل تكلفة الخبز ومشتقاته 2.5 مليون دولار ويمكن تدعيم الخبز ولكن بمراعاة:

أ- عدم خفض أسعار الخبز؛

ب-استهداف الأشخاص الذين يجب دعمهم ؛

ج-تقدير استهلاك الخبز الحقيقي في الجزائر ؛

د-توعية السكان. (عمارة، 2019، الصفحات 65-66)

2- قنوات ومؤشرات الدعم الفلاحي:

تعمل سياسة الدعم على توفير مختلف الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها ضمان وصول تمويل لمختلف الشرائح التي تمتهن النشاط الفلاحي ، وحتى تتم هذه العميلة لابد من وجود أعوان تقوم بهذا الدور، ومن بين أهم هذه الوسائط نجد:

2-1- قنوات صرف الدعم الفلاحي: (الواعر، 2000-2016، الصفحات 72-73)

يتخذ الدعم الفلاحي طرق عديدة حتى يستفيد منه الفلاح، وما يحدد هذه الطرق هو آليات الدعم التي تتخذه الحكومة فإذا ما اعتمدت على آلية دعم أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج الفلاحي ففي الغالب التعاونيات الفلاحية هي من يجسد هذه الرغبة أما إذا كانت عن دعم التمويل فإن المؤسسات المالية وخاصة البنوك هي القناة الأكثر اعتمادا من قبل الحكومة وأما إذا كان الدعم عبارة عن إعانات فإن الصناديق التي تحدثها الحكومة هي التي توفر التمويل اللازم للفلاح.ومن بين أهم هذه القنوات نجد:

2-1-1 المؤسسات المالية: تعمل المؤسسات المالية وبخاصة البنوك الفلاحية في الغالب على توفير مختلف الخدمات التمويلية للاقتصاد من خلال منح القروض المتعددة الأشكال النقدية والعينية وبأسعار فائدة مختلفة. كما أنها تنشط في نظام بنكي يعمل وفق الرغبات السياسيات التي ترسمها الدولة، وبما أن الدعم الفلاحي يعتبر إحدى سياسات الدولة اتجاه تعزيز تمويل القطاع الفلاحي فإن البنوك مجبرة على التقيد بذلك.

2-1-2 التعاونيات الفلاحية: تعرف التعاونيات الفلاحية على أنها اجتماعية موجهة نحو تحقيق أهداف محددة، كما تعد التعاونيات الفلاحية كأحد موردي القطاع الفلاحي من خلال توفير المدخلات اللازمة للإنتاج الفلاحي وكما أنها توفر سوق مضمونة للسلع المنتجة من قبل الفلاحين، فمن خلال هذه الوظيفة تعتبر التعاونيات الفلاحية كأحد أهم شركاء الحكومة في إعداد سياسة الدعم الملائمة للقطاع الفلاحي، كونها اقرب وأدرى بانشغالات الفلاحين مقارنة بالمؤسسات المالية.

2-1-3 صناديق الدعم الحكومية: تعد صناديق الدعم الفلاحي المصدر الثاني في تمويل الاستثمار الفلاحي بعد التمويل الذاتي للفلاحين، وهي عبارة عن مصاريف عامة تهدف من خلالها الدولة إلى خلق بيئة تمكيني للاستثمار داخل المزرعة ولقد تزايدة اهتمام الحكومات بهذه الصناديق في العقود الأخيرة وخاصة لدى البلدان المنخفضة الدخل.

وفيما يخص موارد هذه الصناديق فهي عبارة عن مخصصات التي تعدها الحكومة بالإضافة إلى المؤسسات المانحة في إطار المساعدات بالإضافة الهبات،وإما عن آلية هذه الصناديق فهي تقوم بعمليات تمويلية بحسب أهمية كل شعبة فلاحية بالنسبة للحكومة، حيث تقوم بمنح قروض ميسرة وبدون فوائد أو منح إعانات غير قابلة للرد من قبل الفلاح كتشجيع استخدام المكننة حيث تساهم الدولة بنسبة معينة من ثمن شرائها او كالإعانات التي تمنح في إطار الكوارث الطبيعية وغيرها .

2-2- مؤشرات الدعم الفلاحي:

ومن بين هذه المؤشرات نجد: (الواعر، 2000-2016، الصفحات 74-75)

2-2-1 مؤشر دعم المنتجين: تم تطوير هذا المؤشر من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لرصد واقع الدعم ضمن إطار إصلاح السياسات الفلاحية في بعض البلدان المتقدمة والنامية، وهو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ومن دافعي الضرائب للمنتجين ويتم قياسه على مستوى المزرعة وهو ينشأ من سياسات دعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على الإنتاج أو الدخل .

2-2-2 مؤشر الدعم الكلي: تم تطويره هو الأخر من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهو عبارة عن القيمة النقدية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات التي تدعم قطاع الفلاحية وتضمن التحويلات للمنتجين والخدمات العامة المقدمة لقطاع الفلاحة كما انه يعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي .

2-2-3 مؤشر دعم المستهلكين: هو عبارة عن مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من والى مستهلكي السلع الفلاحية الناشئة عن احراءات وسياسات التي تدعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على استهلاك المنتجات الفلاحية .

2-2-4 مؤشر دعم الخدمات العامة: هو عبارة عن مؤشر للقيمة النقدية السنوية للخدمات المتعلقة بالفلاحة وليس للمنتجين الفرديين والتي تزود نفقات مالية للترويج عن تلك الخدمات مثل البحث العلمي، البنية التحتية، التدريب وإنشاء المدارس والمعاهد الفلاحية والتسويق والترويج وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي.

2-2-5 مؤشر الإنفاق الحكومي:يشمل هذا المؤشر على كا المبالغ النقدية التي تخصصها مختلف الحكومات وهيئاتها سنويا من ميزانياتها لتمويل القطاع الفلاحي، كما انه يعبر عن نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ولكن وبالرغم من أهمية القطاع الفلاحي تبقى نسبة الإنفاق عليه من قبل الحكومات بعيدة كل البعد عن مكانته والتي لا تزيد في الغالب عن 10% من الميزانيات العامة وخاصة لدى الدول النامية بينما تحظى القطاعات الاقتصادية الأخرى بأولوية عالية. (الواعر، 2000-2016، صفحة 75)

المطلب الثاني: ماهية الإنتاج الزراعي في الجزائر:

الفرع الأول : الإنتاج الزراعي

أولا: تعريف الإنتاج الزراعي: يعرف الإنتاج الزراعي على أنه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشأ في أنظمة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان، وحصر الإنتاج الزراعي في مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية، ومنها :إنتاج الأرز في قارة أسيا، وزراعة القمح في قارة أوروبا، وتربية المواشي في الأمريكيتين، وغير ذلك، لكن النظرة الشمولية له ترى أن البشر مهندسون بيئيون يخرقون المواطن الأرضية بأساليب شتى، حيث يحدثون تغيرات محلية عن طريق الأعمال البشرية مثل إزالة الغطاء النباتي، أو حراثة الأرض، وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي هو مجموعة من الأنشطة التي يتم إنتاجها وبيعها لأغراض تجارية. (https://mawdoo3.com, 2021)

ثانيا: أقسام الإنتاج الزراعي:

ينقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين، هما كالأتي:

- ❖ زراعة الكفاف (الاكتفاء الذاتي): هناك الملايين من مزارعي الكفاف حول العالم، ويهدف إنتاجهم الزراعي إلى إنتاج ما يكفي من المحاصيل لإعانة وإطعام أسرهم؛
- ❖ الزراعة التجارية: يهدف هذا القسم إلى بيع المنتوجات الزراعية في السوق، ويشمل مزارع الفاكهة في أمريكا الوسطى، ومحاصيل القمح في وسط غرب الولايات المتحدة . (https://mawdoo3.com, 2021)

ثالثا: أهم أنشطة الإنتاج الزراعي:

يتميز الإنتاج بأنواعه، ومنها:

- ❖ حراثة التربة ، وزراعة المحاصيل، والاعتناء بها، وحصادها ؛
- ❖ تربية وتغذية الحيوانات ؛
- ❖ تربية الأحياء المائية وخاصة الأسماك ؛
- ❖ زراعة الأزهار، والنباتات المزهرة ؛
- ❖ زراعة الفواكه الخضروات ؛
- ❖ زراعة الغابات، وزراعة الأشجار الحرجية ورعايتها.

رابعا: التطور التاريخي للإنتاج الزراعي:

بدأت البشرية منذ عشرة أو اثني عشر ألف عام في ترويض النباتات والحيوانات، وذلك بهدف الحصول على الغذاء، وقبل الثورة الزراعية الأولى اعتمد الناس على الصيد، والتقاط النباتات، ثم اتخذت الزراعة تتطور حيث ظهرت الثورة الزراعية الأولى في أماكن عديدة في جميع أنحاء العالم، والثورة الزراعية الثانية في القرن السابع عشر، وفي هذه الفترة زادت كفاءة الإنتاج والتوزيع، وفي الوقت الحالي لا تزال العديد من البلدان منتجة لنفس المنتجات الزراعية التي كانت قائمة منذ مئات السينين، وفي القرن العشرين استخدمت الدول الأكثر تقدما تقنيات تكنولوجية متطورة في مجال الإنتاج الزراعي، مثل: نظم المعلومات الجغرافية، ونظام

تحديد المواقع، والاستشعار عن بعد، بينما بقية الدول الأقل تطورا تستخدم الأنظمة التي تطورت بعد الثورة الزراعية الأولى.(https://mawdoo3.com, 2021)

الفرع الثاني : أهمية الإنتاج الزراعي: (العلجة، 1997، صفحة 148)

لكون أن الجزائر كانت تخضع القطاع الفلاحي إلى المركزية فان ذالك نتج عنه عدة عوامل ساهمت في عرقلة النهوض بهذا القطاع المنتج وتجلى ذال في المستثمرات الفلاحية ثم جاءت إصلاحات سنة 1990 التي منحت بدورها مرونة أكبر لإجراءات التشريعية للوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي ، ويتضمن أحكاما متعلقة بكل التبرعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي أعاداها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية إلى أعضائها مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات والإلمام بكل ميكانيزمات القطاع الفلاحي من حيث التجهيزات وخلق جو يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين عمليات التموين التخزين والتسويق وتحقيق أللمركزية الفعلية وذلك بمشاركة الفلاح في تحديد السياسة الفلاحية والعمل جاهدا على مساعدة الفلاحية في امتلاك وسائل الإنتاج الفلاحية.

فالقطاع الفلاحي كان يمثل 18% من الناتج الخام عام 1990 وخلق 2000.000 منصب شغل ، أي يعادل 25% من السكان النشطين في البلد وبمقارنة المساحة الزراعية خلال الستينات نلاحظ الانخفاض الملاحظ على هذه المساحات من 0.28 هكتار/نسمة سنة 1991 وهذا يتطلب ما يلي :

- ❖ تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين ؛
- ❖ ضمان وفرة عامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخر في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا ؛
- ❖ تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية ؛
- ❖ ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية .

تعمل التنمية الاقتصادية الشاملة في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، والذي من شأنه ان يساهم بالقسط الكبير في الدخل الوطني وبالتالي زيادة نصيب الفرد وبالتالي تحسين حياة الفلاح بصفة عامة، ويتجلى ذلك في استغلال الإمكانيات الزراعية المهملة وغير المستفاد منها في هذا المجال وغير مستغلة في المجالات الأخرى كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل المكنات، المعدات والبذور والأسمدة والمبيدات . مما ينجز عنه الاهتمام شبه المطلق ببناء قاعدة لهيكلة المستثمرات الفلاحية في ظل الظروف الملائمة لإنعاشها .

كما أدى الاعتماد على التخطيط المركزي لعرقلة ترشيد السياسة التنموية لهذا القطاع الحساس ومنه على أهداف الإستراتيجية ، الأمر الذي يؤثر على غياب الترابط الشديد والتشابك بين القطاعات الموجودة في الإقتصاد الوطني . (العلجة، 1997، صفحة 148)

الفرع الثالث : واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر:

1- السياسات الفلاحية التي شهدتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية :كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي

1.1. سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة: كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف. ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع لسوق، وبعد مغادرة المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900الف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الاستهلاكية والتجهيزات. (لمين، 2011-2012، صفحة 113)

أ- السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي:

- وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال حيث هدفت هذه السياسة إلى مايلي :
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات ؛
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غير الصالحة. (لمين ن.، 2011-2012، صفحة 113)

ب- السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعانات والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6% من مساحات الزراعية . إما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموعة الأراضي ولا يملكون سوى2.6% من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارات ، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو اقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50% من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البورجوازيون الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الثراوية في 1971/11/08 تحت شعار " الأرض لمن يخدمها " ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهرة أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية . (مانع، 1996، صفحة 13)

-أهدافها : والمتمثلة في ما يلي :

*** تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة :**

-الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض ، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية.

-من يشغل أرضه بنفسه وترك جزء منه غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها.

***الأراضي المؤممة :**

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ، ويستغلانها إجباريا تحت نظام التعاونيات ماعدا غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم لتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات. (لمين ن.، 2011-2012، الصفحات 115-116-117)

-1-2- سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة (1981-1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة ، ومن جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة ، و هذا الشئ طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية ، واتضح ان حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة الموارد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا ، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة . (بهلول، 1999، صفحة 17)

أ-أهداف إعادة الهيكلة : منها

*تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة

*وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير و الري. (لمين ن.، 2011-2012، صفحة 119)

ب- وضعية القطاع بعد إعادة الهيكلة:

*تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها من ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية ؛

* إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيئات تضمن حسن تسييره وتشرف على عميلة الإنتاج وتوزيع المنتجات. (لمين ن.، 2011-2012، صفحة 120)

1-3- سياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات(1990-1999):

جاءت الإصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة ومن اجل ضمان الأمن الغذائي للبلد...

أ- برنامج التكييف الهيكلي:

لقد شاهدت السياسة الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة ، كان بعضها نتيجة لإحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتحاد اليبيرالي وتفاقم أزمة الديون الخارجية ، ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرنامج الإصلاح النقدي والتعديل الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها. كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وإتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي . ولقد بدا تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 والذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. (ريم، 2011-2012، صفحة 136)

ب- أهداف التكييف الهيكلي :

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية:

- ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة والتي تسمح بتطورها المنتظم ؛
- مضاعفة الإنتاجية والتنافسية ؛
- تحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم ؛
- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح؛
- حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه ؛
- ديمومة وحماية الثروة الغابية والحفاظ على الطبيعة وحماية تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي ؛

❖ تطور الموارد الوراثية الحيوانية النباتية (بذور و شتلات). (ريم، 2011-2012، صفحة 137)

ج- أثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي :

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.88% من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سن 1987 بنسبة 8.7% وحقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة ، أما في الفترة 1984-1993 خلقت 30000 منصب شغل وفي سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشئ الذي كان له اثر سلبي على مستوى معيشية شرائح اجتماعية واسعة ، وبعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا ، كذالك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من التجارة الدولية وبالتالي تم فتح قطاع التجارة لاستيراد وتصدير من السلع ومستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع. (ريم، 2011-2012، صفحة 138)

د- العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

أن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية :

1- إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وأثارها ايجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

1-1 تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية ؛

وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

1-2 تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباح على حساب المنتج والمستهلك ؛

1-3 ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز والذي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات ....الخ.

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأخيرها لمستغليها .

2. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها؛

3. إن التنمية الزراعي في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية ؛

4. العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شانها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية ؛

5. العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي ؛

6. ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية : إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987م، وهذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت على الاستثمار وبالتالي أثرت على الإنتاج الفلاحي . (احمد، 2003، صفحة 110)

2- وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004:

وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كأجنحة إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي ومثلث مخصص الإنعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحية

أولا: عرض عام لمخطط الوطني لتنمية الفلاحية PNDA:

شرع في تنفيذه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) .هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب 1/2 فقراء الجزائر . وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي . (جرمولي، 2005، صفحة 93)

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومة . فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، يدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم ، مما يوفر له ظروف الملائمة حيث تمثلت الأهداف العلمية من تحقيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب ، ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة والفرص العمل ، وإعادة تأهيل البني التحتية ، لا سيما تلك التي تساعد

على استئناف الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان الضرورية من أجل تنمية الموارد البشرية . (حفناوي، 2013، صفحة 04)

أهدافه:

- ❖ تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الإنتاج الزراعي وتنويعه ؛
- ❖ الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية ؛
- ❖ إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير؛
- ❖ الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار ؛
- ❖ تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين . (حفناوي، 2013، صفحة 05)

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي إجراءات إضافية محددة ، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذالك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد ، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية ،والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية . وتشمل هذه البرامج:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع و المنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير (برنامج التنمية حسب القطاع) ؛
- برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار نهج محدد.
- برنامج حماية المستجمعات المائية (Versants bassins) ، والتوسع في العمالة الريفية ؛
- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين . (حفناوي، 2013، صفحة 05)

ثانيا: آليات تنفيذ وتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

1- آليات تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لتنفيذ البرامج السابقة حدد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برامج كما يلي: (حسن، 2015-2016، الصفحات 48-49)

❖ **بالنسبة لبرنامج تطوير الإنتاجية:** ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ، ثم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات (بذور، شتلات، وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية ،وتطويرها لتصبح وحدات تجارب ، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة . وتمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج.

❖ **بالنسبة لبرنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج:** يتم تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج ، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة وشبه جافة) وحسب المناخ الملائم لكل محصول . والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية .

❖ **بالنسبة للبرنامج الوطني للتشجير:** تم فيه توسيع عمليات التشجير ، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية بغرس أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز.....، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، وفائدة اجتماعية (توفير مداخيل للفلاحين).

❖ **بالنسبة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة الانجازات في الميدان المشترك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

❖ **بالنسبة لاستصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:** استصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في برنامج الامتيازات ، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل تقنيات وتكاليف فإنها تفتح لاستثمارات الوطنية والأجنبية.

2- آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في: (حسن، 2015-2016، صفحة 49)

* الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجه لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

* صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز : والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 ؛

* القروض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية : حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000 أن " غيابه بعد من بين معوقات الاستثمار " ، والذي انطلق عمليا من بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : موكل به مهمة التكفل بإنتاج البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادية ، ومحاسب للصناديق العمومية .

ثالثا:اثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري:

بتحليل أثر المخطط على تطور القطاع الفلاحي، تثبت الإصلاحات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40% للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 . وقد مكن المخطط من إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه . وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2000 إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164 مليار دج. إضافة إلى ذالك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003 الى 11% .

بالنسبة لرأس المال الإنتاجي: شجع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على إعادة الاعتبار للأراضي الزراعية، فقد ساهم في زيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث بلغت المساحة المستصلحة حتى نهاية سنة 2001 حوالي 345.236هكتار، أي ما يعادل 50.85% من المساحة المقترحة المقدرة ب 678.911هكتار . ولقد سمح المخطط خلال الفترة (2000-2003) إضافة 419الف هكتار إلى المساحة الزراعية المفيدة، كما زادت المساحات المسقية ب 210 ألف هكتار. كما حقق المخطط في مجال مناصب العمل (2000-2004) عدد معتبر من المناصب . (حفناوي، 2013، صفحة 50)

3-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس للسياسة الاقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم اكبر من الانتماءات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن اطار برنامج وتعزيز النمو المستدام.

من خلال التكريز على المجلات الأساسية التالية:

- ❖ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة واعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص ؛
- ❖ تعزيز قدرات الافراد وتحسين مستوى معيشتهم ؛
- ❖ تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية ؛
- ❖ تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدلات النمو.
- ❖ تحديث وتوسيع الخدمات العامة .

كما تم تخصيص مبلغ ضخم قدر ب 4202.7 مليار دج ما يعادل حوالي 55 مليار دولار امريكي، توزعت بشكل اساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الافراد . وجدول رقم 02 يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

الجدول رقم (02-01): التوزيع القطاعي لبرنامج النمو 2005-2009.

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.8
برنامج التكنولوجيات الحديثة والاتصالات	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: علام عثمان ، واقع مناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي : العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة بويرة، 25-28 يناير 2015، صفحة 6.

4-برنامج توطيد النمو 2010-2014:اعتمد البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الارادة السياسية في مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني، ومن الملاحظ ان هذا الاخير خصص له مبلغ اجمالي قدر ب 21.214 مليار دج، بحيث يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته، وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ومن بين السياسات المعتمدة ضمن البرنامج نجد مايلي :

- ❖ الحد من البطالة عبر خلق03 ملايين مناصب عمل ؛
- ❖ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية .
- ❖ ترقية وتحفيز اقتصاد المعرفة، وتحسين المناخ العام للاستثمار ؛
- ❖ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الافراد.

الجدول رقم (03-01): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو2010-2014.

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10.122	%49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	%7.6
الحد من البطالة	360	%1.7
البحث العلمي	250	%1.6

المجموع	20.412	%100

Source: Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi (2012). Département des politiques de l'emploi, Genève : 1ière Edition.

5- وضعية برنامج توطيد النمو الاقتصادي:2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019 ، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302

وقد خصص مبلغ قدره ب 479.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ ب 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر

- **أهدافه:** ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:

❖ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية ، التكوين ، الصحة العمومية ، وربط البيوت بشبكات الماء والغاز .... الخ ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة ؛

❖ ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية ، بسب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه ؛

❖ استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدد للثروة ومناصب العمل ؛

❖ ايلاء عناية للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة ؛

❖ وتتوخى الحكومة من البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطن. (محمد هـ.، 2020، صفحة 51)

المبحث الثاني:الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسات الحالية .

من أجل دراسة أثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي كان لزاما علينا تناول العديد من الدراسات السابقة في الموضوع وحسب إطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضع مذكرتنا هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أشرت إلى هكذا نوع من هذه المواضيع وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت أحد متغيرات دراستنا بالإضافة إلى مناقشتها ومقارنتها بالدراسات الحالية.

المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة.

من اجل الإحاطة الجيدة بالموضوع تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الدعم والإنتاج الزراعي والتي من بينها:

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1)_ **دراسة(بن شاعة محمد ،عشيط علاء)هدفت الدراسة الى أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1980_2015)**، ولغرض الإحاطة بجوانب الموضوع فقد استخدموا المنهج الوصفي للتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي وأبعاده وبالإضافة إلى استخدامهم للجانب التحليلي والجانب القياسي الكمي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر بشكل مستمر رغم تحسن الإنتاج الزراعي، وقد كشف اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية المتباطئة (ARDL) الموجودة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفجوة الغذائية ومتغيرات الإنتاج الزراعي في الجزائر، وقد أظهرت نتائج التقدير أن هناك أثر سلبيا ومعنويا للإنتاج النباتي على الفجوة الغذائية في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى وجود أثر سلبي على الإنتاج الحيواني على الفجوة الغذائية لكنه غير معنوي إحصائيا واعتمادا على هذه النتائج التي تعتبر مقبولة من الناحية الاقتصادية قدموا مجموعة من المقترحات أهمها ضرورة تقديم الدعم بشتى أشكاله للنهوض بالقطاع الفلاحي خاصة السلع الأساسية(القمح،الألبان،.....) وذلك لغرض سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

2)_ **دراسة (عائشة سلمة كحلي ،حدة فروحات) حول مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة(1980_2016)** حيث هدفت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية تولي أهمية خاصة للتنويع الاقتصادي والاستثمار خارج قطاع المحروقات في خصم الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد نتيجة لتهاوي أسعار النفط منذ سنة 2014، وتهدف هذه الدراسة لمناقشة أثر سياسات الدعم الفلاحي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1980_2016) ، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية موزعة الإبطاء، وبينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وسياسات الدعم الفلاحي ، وقد تم اقتراح مداخل لتحقيق مكاسب مالية للمستثمرين اعتمادا على الخوض في القطاع الفلاحي بما يتيحه من فرص وما يوفره من تسهيلات ليكون مصدرا للتنوع الاقتصادي

ومساهما في النمو الاقتصادي من جهة، ملاذا للمستثمرين للتحقيق مكاسب مالية عن استثماراتهم والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة.

3)_ **دراسة (زكريا جرفي، موسى رحماني) حول أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000_2018)** حيث هدفت الدراسة إلى إيضاح أثر الدعم وتمويل القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحة الجديدة سنة 2000، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولوا نمذجة المعطيات المتوفرة لديهم من خلال الانحدار الخطي المتعدد، وخلصوا في الأخير إلى أن المتغيرات المستقلة كان لها تأثير لكنه ضعيف على العمالة الفلاحية، مايؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية عل مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصر نته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

4)- دراسة (غردي محمد2012) حول القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار تطور القطاع الزراعي في مجال الاستثمار والدعم الزراعي في ظل الإمكانيات المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية لتجارة في حالة الانضمام إليها،وقد توصلت الدراسة إلى الضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمار في باقي القطاعات الأخرى،وذلك بسبب المعوقات التي تحد من تطوره والتي أرجعها الباحث إلى مشكل العقار الفلاحي وارتباطه بالعوامل المناخية إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية.

5)- دراسة (طارق جدي) حول تحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة 2003-2016 باستخدام نموذج أتكن-ولتر ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة للإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر وهذا من خلال توظيف بعض التغيرات التي لها صلة بالقطاع الفلاحي من أجل معرفة العوامل التي تؤثر على إنتاج بعض المنتجات الزراعية الهامة مثل الخضروات ،الحبوب والفواكه وغيرها ، باستخدام نماذج المعادلات المتعددة غير المرتبطة ظاهريا أو نماذج شور ، وذلك خلال الفترة 2003-2016 .

6)- **دراسة (زراري ليلى) دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة** ،حيث تهدف الدراسة إلى مدى تأثير الاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2018، ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، حيث أظهرت النتائج التحليل تأثيرا ايجابيا للاستثمار العمومي الفلاحي على الإنتاج الفلاحي ، في حين أظهرت تأثيرا سلبيا على العمالة الفلاحية على الإنتاج الفلاحي.

- الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1) دراسة، Bushnafa Rida بعنوان: The broblem of enhanc food security; Empirical study of the determinants of agricultural production in Algeria ، هدفت الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي لمحددات الإنتاج الفلاحي بالجزائر فأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وكذا واردات سلع التجهيز الفلاحي بدلالة حجم الإنتاج الفلاحي، وهو ما يستدعي ضرورة ضمان الأمن المائي وضمان تحدي التقنية الحديثة للتوسع في مساحة الأراضي الزراعية ، كذلك لابد من الاهتمام بالتنمية الريفية لضمان استفادة القطاع الفلاحي من اليد العاملة وتعزيز قدرات المنتجين الفلاحين من خلال توفير الخدمات التأمينية المناسبة والتي تشمل جميع الأخطار التي يمكن التعرض لها على مستوى الجانب الفلاحي.

2) دراسة Qadir Mustafa بعنوان: L'importance des mesures fiscales de soutien comme un facteur d'incitation pour les investissements nationales productifs hors secteur d'hydrocarleure en Algérie، هدفت الدراسة إلى أن في الآونة الأخيرة لقيت الاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر اهتماما كبيرا خاصة في القطاعات الواعدة (القطاع الفلاحي،الزراعي ....وغيرها) حيث قامت الدولة بتوجيه الاستثمار إلى هذه القطاعات من خلال جملة من تدابير الدعم الجبائي والتي من شأنها التحفيز على الاستثمار،وفي هذه الدراسة تقوم بالتركيز على القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

3) دراسة Amoulay Ali Hawari بعنوان An econometric study of government support on the agricultural production yowth on in Algeria using autoregressive distributed lag (ARDL, تهدف الدراسة إلى مدى تأثير الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2011 وبسند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.وتوصل من خلال دراسته التجريبية إلى أن الدعم الحكومي يؤثر ايجابيا على النمو الفلاحي في الجزائر في المدى القصير ،وله أثرا سلبيا على الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل.

4) دراسة Amal Fiash بعنوان The Reality of the agricultural insurance in Algeria and its role the stability of agricultural production (Standard study for the period 2006/2016)

تهدف الدراسة إلى بيان واقع التأمين الفلاحي في الجزائر وقياس أثره على استقرار الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2006/2016، لهذا اعتمدت على المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج spss، وتوصلت إلى أن الزيادة في رقم الأعمال التأمين الفلاحي بدرجة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بمقدار 425.358 مليون دج، وأن هناك علاقة قوية بين هاذين المتغيرين، وللتأمين الفلاحي تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي .

5) دراسة Zakaria Djorfi ,Amina Sofiane بعنوان The role of agricultural support programs in the promotion of agricultural production in the city of Biskra during the period 2010-2017.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى نجاعة برامج الدعم الفلاحي في تطوير الإنتاج الفلاحي وتحسينه في ولاية بسكرة، أي مدى تأثير برامج دعم الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة. وبعد تعرضها لأهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000 خلصوا في الأخير إلى التأثير الجد ايجابي للدعم الفلاحي على الإنتاج النباتي والحيواني في ولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017 ، حيث استفادت الولاية من غلاف مالي فاق 01 مليار دج قدم للفلاحين من قبل صناديق الاستثمار الفلاحي ، كما استنتجوا أن الولاية تتميز بثلاث شعب إستراتيجية لابد من الاهتمام بها وإعطائها المكانة اللائقة والتي يمكن أن تكون أحد البدائل التنموية خارج قطاع النفطي.

6) دراسة Ben zaway Muhammad Al-Sharif بعنوان Determinants of the agricultural production function of Om Al-Bouaghi ;Across- Sectional study for the period 2000-2016.

هدفت الدراسة صياغة للدالة الإنتاج الفلاحي لولاية أم البواقي بالاعتماد على انحدار البائل (Panel-Data) للفترة 2000-2016 وقد تم التوصل في الدراسة إلى أن دالة الإنتاج الفلاحي لولاية أم البواقي تتبع نموذج تأثيرات ثابتة ، كما توصل إلى أن الإنتاج الفلاحي يتأثر معنويا بكل من قروض الاستغلال والعمالة الفلاحية فقط. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل المصالح الفلاحية من خلال تركيز جهودها وتحويلها نحو هاتين القناتين لزيادة الإنتاج الفلاحي على المدى القريب.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة والدراسات الحالية

بعد التطرق للدراسات السابقة في المطلب الأول والتي كان عددها 12 دراسة سابقة ، منها ما هي دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، سنحاول من خلال هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول:من حيث المنهج

استخدمنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي، وهذا ما كانت تتشابه فيه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، مثل دراسة غردي محمد ،ودراسة Amoulay Ali Hawari، كما اختلفت مع بعض الدراسات الأخرى

الفرع الثاني: من حيث مكان الدراسة والمتغيرات

في هذا الفرع سنحاول المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية من حيث مكان الدراسة ومن حيث المتغيرات.

أولا: من حيث مكان الدراسة

اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة حول مكان الدراسة ، حيث اعتمدنا في دراستنا على الإنتاج الزراعي في الجزائر على خلاف الدراسات الأخرى التي اعتمد بعضها على الإنتاج الزراعي في بسكرة و أم البواقي .

ثانيا: من حيث المتغيرات

تشابهت دراستنا الحالية مع دراسة واحدة سابقة في متغيرات الدراسة والمتمثلة في أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الزراعي في الجزائر وهي دراسة Amoulay Ali Hawari في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، بينما اختلفت مع الدراسات الأخرى في المتغيرات حيث نجدها أحد المتغيرين كدراسة مع متغير أخر.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للدعم الحكومي وأثره على الإنتاج الزراعي ،حيث قمنا بأخذ تعاريف وجيزة حول الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي ؛

عرفنا الدعم الحكومي على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها ، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات) أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض أو شكل تقديم خدمة أو سلع ، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات ؛

أما الإنتاج الزراعي: فيعرف على انه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشئ في أنظمة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان، أو هو مجموعة من الأنشطة التي يتم إنتاجها، وبيعها لأغراض تجارية.

وبعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ، ثم قارنا بينها وبين الدراسات الحالية لموضوع البحث.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لمدى فعالية الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر

تمهيد:

رغم تنوع الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع اثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي ،إلا أنه تبين وجود جدل كبير حول هذا الموضوع و اتجاه العلاقة بينهما رغم الإعتماد على مختلف نماذج الإحصاء القياسي ،بحث لم تتوصل هذه الدراسات الى نتائج بشكل قاطع .

و في البداية لهذا الفصل سنقوم بالتطرق الى الجانب التطبيقي للبحث قيد الدراسة ،وهذا من خلال القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين الدعم الحكومي و الإنتاج الزراعي مع أخذ الجزائر كنموذج خلال الفترة الممتدة من (2000-2019) ،حيث حولنا تطبيق نموذجARDL ، وذلك من خلال المرور على مختلف الخطوات العملية الخاصة بذالك بدأ بإختبار الإستقرارية مرورا الى تشكيل نموذج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ،إضافة الى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير .

المبحث الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة:

-المطلب الأول: توصيف البيانات:

لدراسة مدى تأثير الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر، تم جمع سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة2000 الى 2019 ، وتم استخدام متغير الدعم المالي (بالمليار دينار جزائري) ورمز له ب LN_ST، وأيضا بالقيمة المضافة في القطاع الزراعة (بأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ورمز له ب LN_AGR، تم جمع هاته البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من القوانين المالية لسنوات الدراسة وأيضا بيانات البنك الدولي ، بحيث تم إدخال اللوغاريتم على بيانات الدراسة والجدول التالي يوضح توصيف بيانات الدراسة .

الجدول رقم (01-02) : توصيف بيانات الدراسة .

	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
LN-ST	3.933767	5.080037	2.70805	0.690563	20
LN-AGR	2.489337	3.090739	1.529218	0.529218	20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws,9

وفيما يلي التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الخاصة لمتغيرات الدراسة

الشكل رقم (01-02): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للفترة من 2000 إلى 2019 .

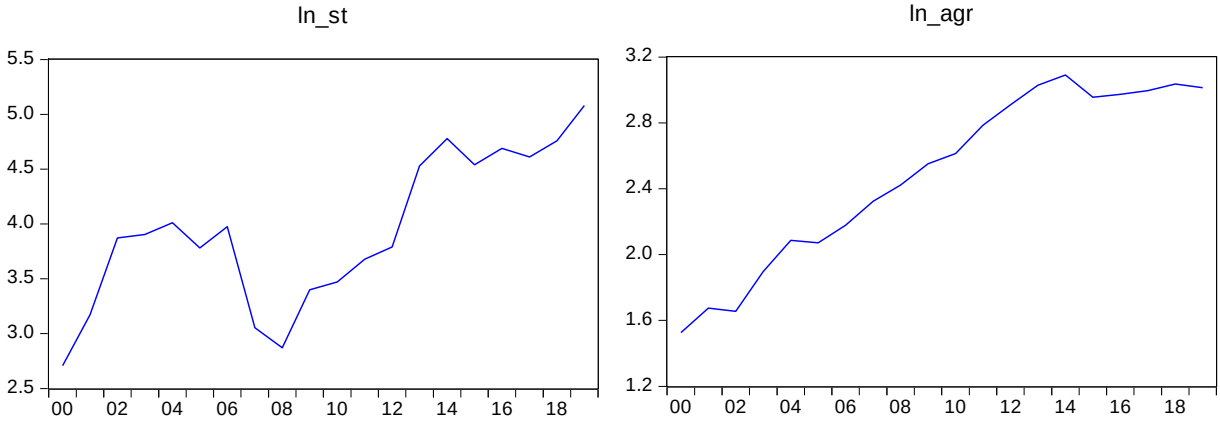

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج برنامج Eveiws,9

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

تفترض الدراسة أن الإنتاج الزراعي يتأثر بالدعم الحكومي، ومن اجل قياس تأثير الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي، سنفترض الدالة تأخذ الشكل اللوغاريتمي التالي:

$$LN_AGR = f(LN_ST) \quad \text{.....(01)}$$

سيتم دراسة الاسقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك، وتقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير، وسنعتمد على مستويات المعنوية 10%، 5%، 1%، سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي eviews.9.

النموذج المستخدم: استخدمت هذه الدراسة نموذج (ARDL) لقياس العلاقة طويلة الأجل وذلك من اجل تبيان الأثر المباشر للدعم المالي (في مجال الزراعة) على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2000-2019.

ومن أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل ين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (The auto-Regressive Distributed(ARDL والتي طورها pesaran (1997) حيث يتميز هذا النموذج عن غيره انه لا يشترط درجة التكامل نفسها للمتغيرات. أي انه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند مستوى I(0) أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) I(0) أو مزيج من الاثنين معا.

وإنما يشترط فقط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو أكثر، وعليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة مستوياتها I(0) أو المستقرة عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين.

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء طول فترة الإبطاء الموزعة n يتم استخدام المعيارين SC وAIC.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المطلب الأول: نتائج اختبار التكامل المشترك

1-**اختبار استقرارية السلاسل الزمنية** : يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا، وسوف نعتمد على اختبار فيلبس وبيرون واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي استقرار السلاسل الزمنية)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الوحدة .

الجدول رقم (02-02): نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (pp)

السلسلة الزمنية	القرار الرتبة	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
ln –st		0.5475	0.5507	0.9338	0.0141	0.0665	0.0014
Ln-agr		0.1425	0.9923	0.9950	0.0203	0.0160	0.0162

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامجEveiws.9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج pp الخاصة بالمتغيرين (LN_ST – LN_AGR) لم تستقر في المستوى I(0) (بثابت أو اتجاه مع ثابت أو من دون ثابت واتجاه عام)، إلا أن في الفرق الأول I(1) نلاحظ أن المتغيرين (LN_ST.LN_AGR) قد استقر عند الفرق الأول I(1) (بالثابت والاتجاه مع الثابت ومن دون ثابت واتجاه) ،وبذالك نستنتج أن المتغيرين (LN_ST.LN_AGR) مستقرين ولا يعانيان من مشكلة جذر الوحدة ، وهذا بعد معالجة البيانات بأخذ الفرق الأول I(1).

2-اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

أ- تحديد فترة الإبطاء المناسبة :

الشكل رقم (02-02): نتائج اختبار الفترات المثلى حسب معيار AIC

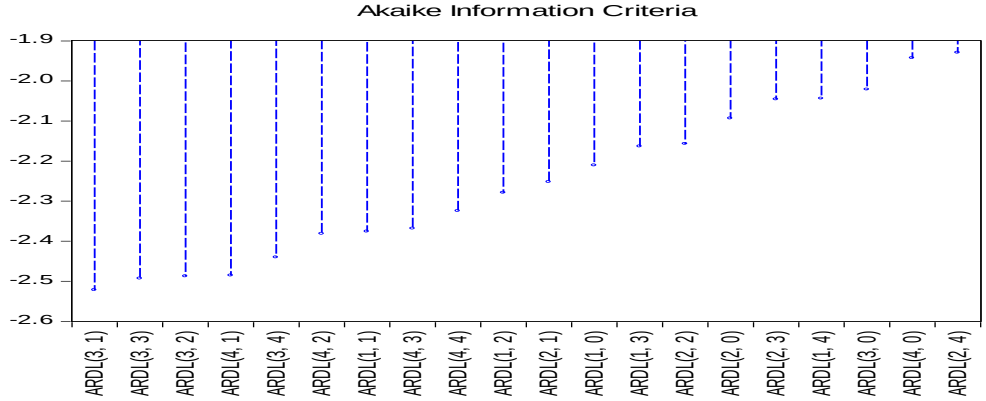

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار AIC هو ARDL(3, 1) للمتغيرات ، LN_AGR و LN_ST على التوالي .

ب- **نتائج اختبار منهج الحدود** :يرتكز اختبار التكامل المشترك بمنهج ARDL على اختبار الفرضيتين التاليتين :

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين $H_0 : \delta_1 = \delta_2 = 0$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين $H_1 : \exists \delta i \neq 0$

وهو عبارة عن اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات الأجل الطويل بواسطة اختبار Wald أو إحصائية اختيار F-statistic ، فإذا كانت إحصائية F المحسوبة اقل من الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية العدم أي انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات ، وإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فان النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛ وفيما يلي نتائج اختبار منهج الحدود:

الجدول رقم(03-02): نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 04/07/21 Time: 17:02
Sample: 2003 2019
Included observations: 17
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.900639	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eveiws 9

يبين الجدول أعلاه اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود bond test ، بحيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة F-statistic اكبر من الحد العلوي عند مستويات المعنوية .%10،%5،%2.5،%1.

ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير التابع والمتغير المستقل .

المطلب الثاني: تقدير النموذج و تحليله إحصائيا واقتصاديا

1- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

سوف نقوم بتقدير اثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وهو منهج بديل لطريقة انجل و جرانجر ذي الخطوتين ، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم صياغة نموذج (UECM)

$$\ln AGR_t = \delta_0 + \sum_{k=1}^{n} \delta_{1k} \Delta \ln AGR_{t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{2k} \Delta \ln ST_{t-k} + \pi_1 \ln ST_{t-1} + \pi_2 \ln ST_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots(02)$$

ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ،ويأخذ النموذج الصيغة القياسية التالية:

يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات موضوع الدراسة، معلمة المتغير التابع (الإنتاج الزراعي) المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل π معلمات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (δ) على معلمات الفترة القصيرة في حين δ_0 و ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي. ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-02): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

Dependent Variable: LN-AGR Method: ARDL Date:04/07/21 Time: 16:55 Sample (adjusted): 2003 2019 Included observations: 17 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4(Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LN-ST Fixed regressors: C Number of models evalulated: 20 Selected Model: ARDL (3,1) Note: final equation sample is larger than selection sample				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prb.*
LN-AGR(-1)	0.782336	0.191055	4.094822	0.0018
LN-AGR(-2)	-0.317673	0.263127	-1.207299	0.2526
LN-AGR(-3)	0.402325	0.194016	2.073675	0.0624
LN-ST	0.091813	0.050987	1.800717	0.0992
LN-ST(-1)	-0.153631	0.052889	-2.904774	0.0143
C	0.702048	0.144976	4.842497	0.0005

R-Squared	0.984307	Mean dependent Var	2.642955
Adjusted R-Squared	0.977173	S.D.dependent Var	0.405723
S.E.of regression	0.061299	Akaike info criterion	-2.475547
Sum squared resid	0.041333	Schwarz criterio	-2.181472
Log likelihood	27.04215	Hannan-Quinn criter	-2.446315
F-statistic	137.9859	Durbin-Watson stat	1.711770
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

وفي ما يلي تقييم لنتائج تقدير نموذج UECM:

أ. المعايير الإحصائية:

- **اختبار معنوية المعلمات:** لدراسة اختبار معنوية المعالم يكفي مقارنة الاحتمال المحسوب مع مستوى معنوية 0.05 لاختيار إحدى الفرضيتين، فإذا كان الاحتمال أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم القائلة بأن للمعلمة ليس لها معنوية إحصائية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن للمعلمة معنوية إحصائية، والعكس صحيح؛ بحيث نلاحظ أن الثابت ومتغير الدعم الحكومي (LN_ST) معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

- **معامل التحديد:** نلاحظ أن معامل التحديد يقدر بـ R^2= 0.9843، وهو مقبول حيث أن قيمة التغير في المتغيرات المستقلة يمكنها تفسير 98.43% من التغيرات التي تحدث على الإنتاج الزراعي في الجزائر، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين الإنتاج الزراعي والدعم الحكومي.

- **اختبار Fisher:** حتى نتحقق من أن قيمة معامل التحديد R^2 المحصل عليها أعلاه هي قيمة موضوعية نستخدم اختبار Fisher، حيث نقوم من خلاله باختبار المعنوية الكلية للنموذج ومن خلال الجدول أعلاه لدينا قيمة فيشر

F= 137.98 وباحتمال Prob(F−statistic) = 0.000، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل المعلمات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، مما يعني أن اختبار فيشر معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

ب. المعايير القياسية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية** : نلاحظ أن قيمة إحصائية Jarque−Bera مساوية ل2.006670 ، وهيا اصغر من إحصائية كاي مربع X^2 عند مستوى معنوي 5%، ودرجة حرية تساوي 1.47، كما أن Probabilité تساوي (0.366655) وهيا اكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ونقول أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا .

الشكل رقم (03-02): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

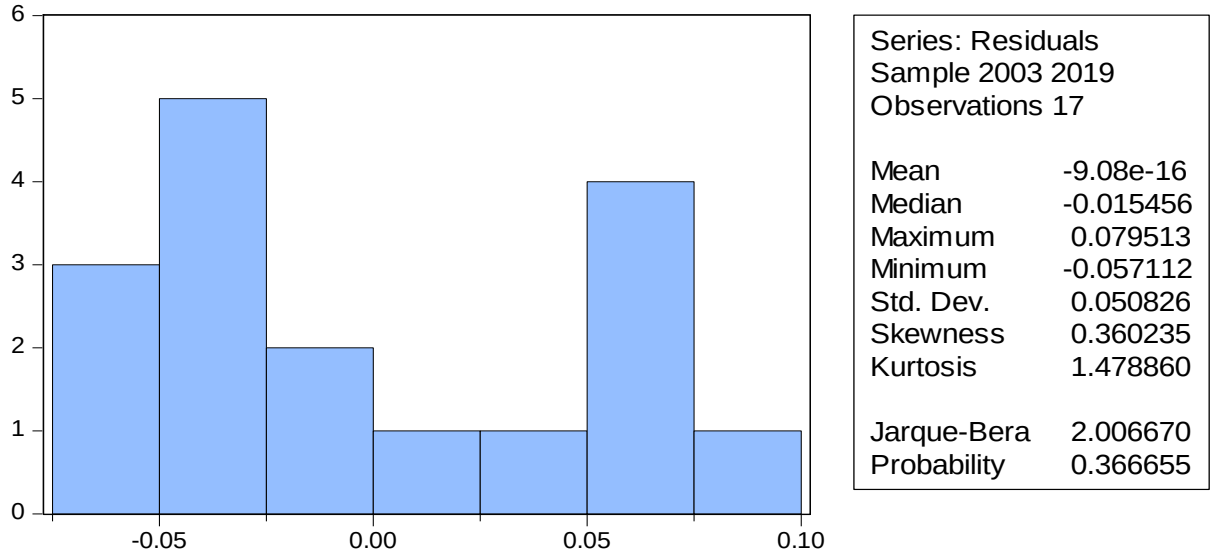

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

- **اختبار ثبات التباين:** من الجدول أعلاه لدينا:

جدول رقم (05-02): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.809644	Prob. F(5,11)	0.5664
Obs*R-squared	4.573280	Prob. Chi-Square(5)	0.4701
Scaled explained SS	0.458452	Prob. Chi-Square(5)	0.9936

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

نلاحظ من نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات التباين أن الاحتمال يساوي 0.5664 وهو أكبر من مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وعليه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من اختلاف التباين.

- مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (06-02): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.286024	Prob. F(2,9)	0.7578
Obs*R-squared	1.015959	Prob. Chi-Square(2)	0.6017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

نلاحظ من خلال اختبار Breusch-Godfrey لمشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة أن prob = 0.7578 ϕ 0.1 وبالتالي القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي انه لا يوجد تعدد خطي بين المتغيرات المفسرة في النموذج.

2- نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل:

أ. علاقة الأجل القصير:

يظهر الجدول أدناه أن التغير في LN_ST يمارس تأثيرا معنويا على LN_AGR، بحيث تشير مرونة الأجل القصير إلى أن زيادة الدعم الحكومي (LN_ST) بـ 100% تؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج الزراعي (LN_AGR) بـ 9%، هذا ما يوضح وجود علاقة طردية بين الدعم الحكومي وقيمة الإنتاج الزراعي في الأجل القصير، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECM يكشف سرعة عودة متغير قيمة الإنتاج الزراعي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر بـ (0.13) والتي تعد معامل التصحيح صغير نوعا ما، بمعنى أخر عندما ينحرف متغير قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل13% ، في حين تظهر معنوية معامل حد الخطأ عند مستوى معنوية 1 % عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات LN_ ST & LN_ AGR .

الجدول رقم (07-02): نتائج نموذج تصحيح الخطأ والتوازن طويل الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LN_AGR

Selected Model: ARDL(3, 1)

Date: 04/07/21 Time: 17:02

Sample: 2000 2019

Included observations: 17

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_AGR(-1))	-0.084652	0.159359	-0.531206	0.6058
D(LN_AGR(-2))	-0.402325	0.174115	-2.310683	0.0412
D(LN_ST)	0.091813	0.042397	2.165572	0.0532
CointEq(-1)	-0.133011	0.022450	-5.924717	0.0001

Cointeq = LN_AGR - (-0.4648*LN_ST + 5.2781)

Lon 1g Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_ST	-0.464762	0.370926	-1.252975	0.2362
C	5.278115	1.764163	2.991853	0.0123

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws.9

ب. علاقة الأجل الطويل :

يتضح من نتائج جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ardl أن الدعم الحكومي ليس له تأثير معنوي في المدى الطويل على قيمة الإنتاج الزراعي، وهذا عكس ماكان متوقعا ، هذه النتيجة لا تتوافق مع التوقعات والنظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة.

3- اختبار الاستقرار (Stability Test) الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فإننا نستخدم الاختبارات المناسبة لذلك: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) .

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وcusum of Squares داخل الحدود

الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبارين المقترحين من قبل Brown ، Dublin و Evans (1975).

الشكل (04-02): رسم بياني للمجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) الشكل (05-02): رسم بياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSCM of squares).

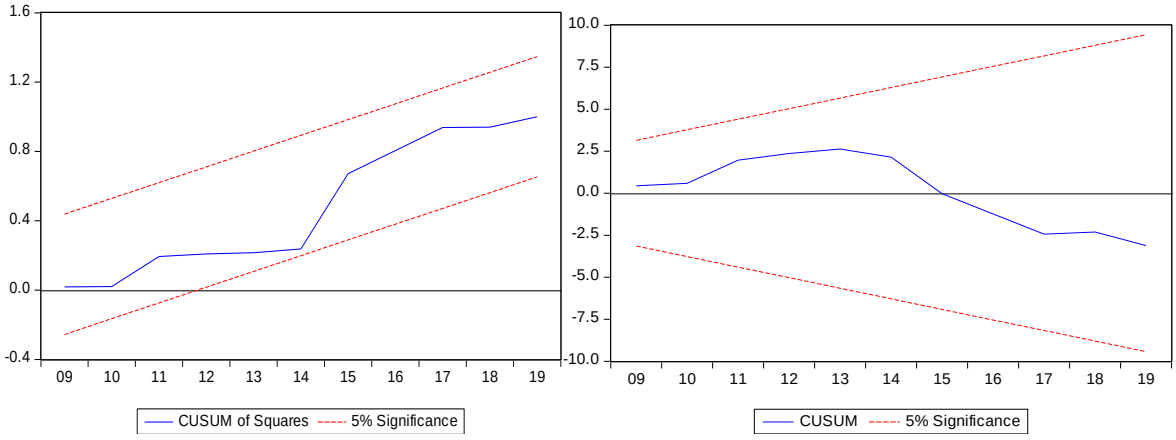

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eveiws 9

نلاحظ من خلال الشكلين 04و 05 أعلاه والذي يتبين من خلالهما استقرار النموذج عبر الزمن ، حيث نلاحظ وقوع الخط الممثل للمجموع التراكمي للبواقي وكذلك الخط الممثل للمجموع مربعات البواقي بين حدي القيمة الحرجة عند مستوى5%.

وما يمكن استنتاجه من الاختبارين هو أن هناك استقرار وانسجام في النموذج وموصف بشكل مثالي للمدى القصير والطويل وبالتالي فإن نموذج ARDL الذي تم استخدامه هو نموذج أمثل .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الموضوع حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية لتأثير الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000-2019 باستعمال برنامج Eviews 9 .

بعد عرضنا لمفاهيم وخطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة توصلنا في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار(PP) ان بعض هذه المتغيرات مستقر عند المستوى والبعض الأخر مستقر عند الفروق الأولى، وهي متكاملة من الدرجة الأولى . وهو ما يمكننا من تطبيق نموذج التكامل المشترك.

حيث خلصنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل ، ثم قمنا بعد ذلك بصياغة نموذج تصحيح الخطأ حيث توصلنا من خلال النتائج إلى حدود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا هذه اتضح لنا أن السياسة الفلاحية تعتبر الخطوة المهمة بالنسبة للقطاع الفلاحي ، فمن خلالها يتم الكشف عن النوايا الحكومية اتجاه هذا القطاع ، حيث جاء السياسة الفلاحية لتطرح مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها إحداث تغيير على النشاط الفلاحي وبالتالي الرفع من القدرات الإنتاجية له ؛

ولكي تكون السياسة الفلاحية فعالة لا بد من مرافقة سياسات الدعم لها ، والتي تعد هيا الأخرى احد الوسائل التي تأثر في النشاط الفلاحي كونها عبارة عن مجموعة التدابير التي تعمل على تعزيز التمويل الفلاحي ، وبالرغم من أنها وسيلة منافية لمبادئ الرأسمالية التي تنادي بالحرية الاقتصادية وان الفرد هو من يدير النشاط الاقتصادي إلا أن ذالك لم يتحقق لان كل دول العالم تمارس سياسة حماية القطاع الفلاحي.

فالدعم الفلاحي (الحكومي) يهدف عموما إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي من خلال سياسات دعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الفلاحي وبشقيه النباتي والحيواني، كما انه يعمل على التمويل اللازم للقطاع الفلاحي من خلال سياسات دعم القروض والأسعار والإعانات التي تقدمها الحكومة للفلاح وغيرها من التسهيلات .

نتائج الدراسة:

– تعد سياسات الدعم الحكومي من أهم مصادر تمويل القطاع الزراعي في الجزائر ، وهذا ما يؤثر إيجابا على النشاط الفلاحي ؛

– اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي ؛

– أن كل متغيرات الدراسة LN_AGR وLN_ST مستقرين في الفرق الأول(1)I ؛

– أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاج الزراعي والدعم الحكومي وهو ما يثبت الفرضية ؛

– يوجد تأثير ايجابي للدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الأجل القصير وهذا من خلال نتائج تقدير نموذج قصير الأجل UECM وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة ؛

– لا يوجد تأثير بين الإنتاج الزراعي والدعم الحكومي في المدى الطويل وهذا من خلال تقدير نتائج نموذج طويل الأجل UECM وعليه نرفض الفرضية الرابعة .

التوصيات:

- السعي لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر وضرورة استعمال برامج التنمية الفلاحية.
- العمل على إبراز دور الحكومة في تنمية القطاع الفلاحي وعدم حصرها في مفهوم ومجال واحد وهو دورها كوسيط مالي ؛
- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة و شاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ، والى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية ؛
- تشديد الرقابة على البرامج التنموية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية؛
- الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية ، وتأثيراتها في القطاع الزراعي، للاستفادة من نتائجها في التطبيقات العملية.

أفاق الدراسة:

- دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي بشكل معمق أكثر لتوضيح العلاقة الحقيقية القائمة بينهما؛
- دور سياسات الدعم الحكومي في الرفع من رأسمال القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- دور برامج التطور الفلاحي والتجديد الريفي في ظل السياسة الحالية يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

قائمة المراجع

المراجع:

الكتب:

- طارق إسماعيل ، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية ،سنة 2018

- علي مانع ، جنوح الاحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،1996 .

- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1999.

- يوسف قات ، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة ،سنة 2000.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- أمال حفناوي ، تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها عل التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 11و12 مارس.

- حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية،بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997،ص148

- دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطبات لنيل شهادة أكاديمس في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015-2016

- غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2011-2012.

- قصور ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باجي مختار ،عنابة 2011-2012 .

– لخميسي الواعر ، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولاتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 200–2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتورة الثور الثالث،جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018–2019.

– مليكة جرمولي ، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليه (دراسة حالة الجزائر) ، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2005، ص93

– نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ،دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011–2012 .

المجلات:

– احمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث العدد 2003/02 جامعة الجامعة .

– البشير عمارة ، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية،مجلة05، العدد02، المركز الجامعي افلوط– الأغواط، ديسمبر.2019

– بن شاعة محمد، عشيط علاء الدين ، أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر(1980–2015) ، مجلة جزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة لمدية، 09افريل 2018 .

– بن علال بلقاسم ؛ محسن زوبيدة، وأخرون ، تطور القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001–2016) ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 2665،03 –7473، افريل 2019 .

– بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحواس، دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة، 47،جوان 2017، ص449

– زكريا جرفي ، موسى رحماني ، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الجزائري خلال الفترة 2000–2018 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر،المجلد7،العدد11 جوان2019.

– زينب توفيق السيد عليوة ، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية ، العدد74–75، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، 2016.

– طارق جدي، طيب الوافي ، وآخرون ، تحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة 2003–2016 ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد47، جوان 2017 في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة(1980–2016) ، مجلة الدراسات الكمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ،العدد03–2017.

– عائشة سلمة كحلي، حدة فروحات ، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي– زراري ليلى ، دردوري لحسن ، دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 1990–2018، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،المجلد 14، العدد01 ،2020.

–هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019 ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02 الجزائر العدد الخامس، يناير 2020.

المواقع الإلكترونية:

كتابة هايل الجازي، اخر تحديث 16:56.30 سبتمبر 2018 .

-https://mawdoo3.com. 22:18. 04/04/2021

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أثر الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2019 ، ولقياس وتحديد العلاقة بين الدعم الحكومي في مجال الزراعة والمعبر عنه بمتغير الدعم المالي والإنتاج الزراعي المعبر عنه بالقيمة المضافة بالجزائر، وتحديد اتجاهها في الأجلين القصير والطويل ، ثم الاعتماد على طرائق منهج التحليل الكمي القياسي، المتمثلة في اختبارات جذر الوحدة ومنهجية التكامل المشترك بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، خلصت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بالإضافة الى وجود علاقة قصيرة الأجل بأثر موجب ومعنوي بين الدعم الحكومي والإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية : الدعم الحكومي ، الإنتاج الزراعي ، الجزائر ، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

Abstract:

Cette étude traite de l'impact des subventions publiques sur la production agricole en Algérie pour la période 2000-2019, et de mesurer et définir la relation entre l'aide publique dans le domaine de l'agriculture, exprimée en variable de soutien financier et de production agricole, exprimée en la valeur ajoutée en Algérie, et de déterminer sa direction à court et long termes, puis s'appuyer sur les méthodes de l'approche. Analyse quantitative standard, représentée par des tests de racine unitaire et la méthodologie de co-intégration avec le modèle d'auto-régression de ralentissement distribué ARDL, l'étude a conclu qu'il existe une complémentarité commune entre les variables de l'étude en plus de l'existence d'une relation à court terme avec un effet positif et significatif entre l'aide gouvernementale et la production agricole.

Mots clés: soutien gouvernemental, production agricole, Algérie, ARDL.